

ان الة النجاسة الغير المرتفعة عنها عن البدن سوا نجاسة
 محل الخوف وغيرها لان التيمم لا يباح في الصلاة ولا يباحة مع اللانحة
 فاشبه التيمم قبل الوقت فلو تيمم قبل ان التيمم يصح تيممه حيث
قد روي على ان التيمم وكان معه من الماء ما يكفي لانه التيمم
 سواء المشافه والحاضر فان لم يقدر على ان التيمم صح تيممه كما جرى عليه
 من حجر وخبث عليه الاعادة واعتمد حجر الرمي ومن تبعه انه يصلي
 ح صلاة فاذا الطهورين بلا تيمم ويقضي وقارق هذه اسئلة العورة
 فانه لو تيمم عاريا وعنده التيمم صح تيممه لان سترها اخذ
 من ان الة الخبث ولهد الاعادة على من صلى عاريا بالحجر عن الستر
 بخلاف ذي الخبث **وغيرها** اي غير الشرط المذكور في كونه
 بعد الاجتهاد في القبلة فلو تيمم قبله لم يصح وان يقع بعد دخول
 الوقت وان يتييم ككافرض عينا كما سياتي **فصل** في بطلان
 التيمم وذكرها بعد الشروط لان شرط قد يفتضح عدم
 الصحة فتاسب تعقيبها بها **واما مطلباته** فمطلبات الوضوء
 وهي سبب الحدث السابقة وانما يبطل التيمم اذا كان عن حدث
 اصغر اما التيمم عن الاكبر فلا يبطله الحدث الاضغر بل انما
 يبطله الحدث الاكبر فلو تيمم لجنب ثم احدث بطل تيممه بالسبا
 الاحكام الحدث الاضغر دون الاكبر فيجزم عليه فايحرم على الحائض
 حدثا اصغر فقط ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى
 ينظر ما يبطله قال النووي ولا يصح فجنب سباح له المرأة والمكث
 في المسجد دون الصلاة ومس المصحف الاهد التيمم ومن تيمم
 لتمكين التحليل لم يبطل ذلك التيمم بالجنب الطارئة بعد ذلك
وردة وهي الكثرة بعد الاسلام فبطل ما افعله منه ان حدث في ثيابه
 او جميعه ان حدثت بعد وايضا لانه استباح حتم الصلاة وهي مستباحة
 مع الردة بخلاف الوضوء والقنصل اي وضوء السليم وغسله فلا

المبطلات

بتظلمها